الثورات العربية: دراسة في عوامل قيامها ومآلاتها

د. نسيب نجيب
أستاذ محاضر (ب) كلية االحقوق والعلوم السياسية
جامعة مولود معمري، تيزي وزو.

مقدمة

شهدت المنطقة العربية منذ أواخر عام 2010 ما لم تشهده خلال عقود طويلة من تاريخها السياسي، فبعد أن شكل العالم العربي استثناء لموجات الديمقراطية العالمية وآخرها الموجة الثالثة في ثمانيات القرن المنصرم[1]. قامت في الآونة الأخيرة العديد من الانتفاضات والثورات الشعبية الناقمة على الأنظمة العربية الاستبدادية، حيث بدأت في تونس ومصر ثم امتدت إلى ليبيا، اليمن وسوريا، في صحوة جماهيرية للتعبير عن سوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وشعور بالإحباط واليأس من التغيير نحو الأفضل.

وقد شكل الهدف المشترك والأساسي الذي قامت الثورات العربية من أجله هو إسقاط التسلط بنماذجه المتعددة، والتحول إلى مجال سياسي آخر يقبل باختلاف الآراء والمواقف وحرية التعبير، الفردية والجماعية، والسعي إلى إقامة

[1]– حسن كريم، الربيع العربي وعملية الانتقال إلى الديمقراطية، من كتاب جماعي: الربيع العربي، ثورات الخلاص من الاستبداد– دراسة حالات– شرق الكتاب للنشر، بيروت 2013، ص 11.

أنظمة حكم جديدة مبنية على مبادئ حقوق الإنسان والثقافة الديمقراطية وسيادة القانون.

بناء على ما تقدم، نتساءل في هذه الورقة عن مدى نجاح الثورات العربية في تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها؟ وللإجابة على هذا التساؤل سنتطرق إلى دراسة أهم العوامل التي أدت إلى قيام الثورات العربية **(أولا)**، ومن ثم التطرق إلى مآلات هذه الثورات **(ثانيا)**.

أولا:عوامل قيام الثورات العربية

ساهمت عوامل عدة في ظهور الحركات الاحتجاجية المطالبة بالتغيير في العالم العربي أبرزها هي:

1- الطفرة الشبابية: تشهد المنطقة العربية ما يعرف بالطفرة الشبابية، إذ يمثل الشباب في المرحلة العمرية من 15 إلى 29 سنة أكثر من ثلث سكان المنطقة. وتعاني هذه الفئة مظاهر إقصاء اقتصادي واجتماعي وسياسي[1].

ويعود سبب الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي للشباب في المنطقة العربية إلى أن وتيرة تزايد فئة الشباب كانت دائما أسرع من وتيرة تطور الموارد وتأمين فرص العمل[2]. هذا الواقع فاقم معدلات البطالة في أوساط هذه الفئة، خاصة من

[1]- نغم نذير شكر، التحولات الراهنة في النظام العربي المعاصر، دراسات دولية، عدد 48، 2011، ص 5.

[2]- حسن كريم، المرجع السابق، ص 14.

المتعلمين وخريجي الجامعات[1]، إذ وصلت نسبة البطالة بين الشباب في المنطقة العربية إلى 24% في الفترة الممتدة بين عامي 2005 و 2008، وهو ما يمثل أزيد من ضعف المعدل العالمي الذي بلغ 11.9% في الفترة نفسها[2].

ومن ناحية أخرى يعاني الشباب في العالم العربي إقصاء سياسيا واضحا، إذ أدى غياب الحريات السياسية والمدنية وضعف الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان، إلى انصراف الشباب عن المشاركة السياسية من خلال القنوات الشرعية[3]، وسعوا إلى تجسيد مطالبهم عن طريق انتفاضات شعبية لمواجهة الفساد والاستبداد.

وعليه وقع عبء بدء هذه الثورات وانطلاقها على عاتق فئات شابة جديدة وحديثة العهد بالعمل السياسي المنظم، تملك خطابا جديدا وشعارات جديدة، تعبّر عن تطلعات مشتركة بهدف تغيير أنظمة الحكم السلطوية وإقامة بدلها أنظمة أكثر ديمقراطية وعدالة وحداثة[4].

---

[1]– على سبيل المثال بلغ عدد العاطلين عن العمل من خريجي الجامعات والمعاهد العليا في تونس سنة 2010 أكثر من 200.000 شاب. راجع في ذلك: أحمد كرعود، تونس: ثورة " الحرية والكرامة"، من كتاب جماعي: الربيع العربي، ثورات الخلاص من الاستبداد– دراسة حالات–، المرجع السابق، ص 32.

[2]– حسن كريم، المرجع السابق، ص 14.

[3]– دينا شحاتة، مريم وحيد، محركات التغيير في العالم العربي، مجلة السياسة الدولية، السنة 47، عدد 184، أفريل 2011، ص 11.

[4]– حسن كريم، المرجع السابق، ص 17.

2- العوامل السياسية: قامت معظم الأنظمة السياسية العربية بعد حركات التحرر والاستقلال على إحدى الشرعيتين، إما الشرعية الملكية الوراثية أو الشرعية العسكرية الانقلابية، والتي سعت فيما بعد إلى التحول إلى النمط الوراثي[1].

وهذا الخلل في أساس الشرعية الذي استندت عليه تلك الأنظمة وما تبعه من آثار سلبية، تسبب بحالة من الإحباط واليأس لدى القوى الشعبية والمعارضة السياسية على حد سواء من مدى إمكانية حدوث الإصلاح السياسي أو التغيير من طبيعة الأنظمة العربية المستبدة[2].

---

[1]- على سبيل المثال سعى الرئيس المصري "**حسني مبارك**" إلى نقل السلطة لابنه "**جمال مبارك** "، إلا أنه لم يتمكن من ذلك بعد أن داهمته الثورة المصرية، وكذلك حاول الرئيس الليبي ذلك، ونجح الرئيس السوري "**حافظ الأسد**" قبل وفاته من تهيئة ابنه "**بشار الأسد**" ليتولى منصب الرئاسة عام 2000. راجع في ذلك: حيدر زاير العامري، الأزمة السورية و حالة الاستثناء من ربيع الثورات العربية، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، عدد 17، 2013، ص 446.

[2]- المرجع نفسه، ص 447.

- لم نجد أي تداول على الحكم في الدول العربية، ففي مصر حكم "**حسني مبارك**" منذ استلامه السلطة عام 1981، وفي ليبيا استمر "**معمر القذافي** "على كرسي الحكم منذ عام 1969 إثر انقلابه على الملك الليبي "**إدريس السنوسي**"، وفي تونس بقي "**زين العابدين بن علي**" في الحكم منذ استلامه السلطة في عام 1987، وفي سوريا بقي "**حافظ الأسد** "في الحكم منذ تسلمه السلطة عام 1970 إثر الانقلاب الداخلي على" **نور الدين الأتاسي**" وحتى وفاته وتعيين ابنه" **بشار الأسد**" رئيسا لسوريا في عام 2000 ، والذي لا يزال يحكم سوريا حتى الآن، وفي اليمن استمر حكم الرئيس "**علي عبدالله صالح**" منذ عام 1978 إلى 2011.

وقد تعرضت الدول العربية منذ نهاية الحرب الباردة، خاصة منذ الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003، لضغوط داخلية وخارجية متزايدة لتبني إصلاحات سياسية وديمقراطية حقيقية تؤدي إلى إطلاق الحريات السياسية والمدنية وحرية تشكيل الأحزاب والجمعيات، وإلى وضع ضمانات تضمن نزاهة الانتخابات وحرية الصحافة. غير أن الدول العربية لم تستجب لهذه الضغوطات واكتفت بإدخال بعض الإصلاحات الشكلية التي لم تغير من مضمون المنظومة السلطوية للأنظمة العربية[1].

ونتج عن هذا الانغلاق في المجال السياسي اتجاه المهتمين بالشأن العام، خاصة من أفراد الطبقة الوسطى المتعلمة، إلى المشاركة في العمل السياسي بهدف تعبئة الشارع لمواجهة الأنظمة الحاكمة من خلال قنوات بديلة، وفي مقدمتها الحركات الدينية والعرقية، التي تحولت إلى أهم فاعل سياسي في مواجهة النظم المستبدة في معظم الدول العربية[2].

3- العوامل الاقتصادية والاجتماعية: تتمتع الدول العربية بثروات بشرية ومادية هائلة، إلا أن معظم النظم العربية قد أخفقت في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة

[1]- دينا شحاتة، مريم وحيد، المرجع السابق، ص 12.

[2]- نغم نذير شكر، المرجع السابق، ص 11.

- كانت لقوى ذات طابع طائفي أو قبلي أو مناطقي، دور مهم في الحراك الشعبي ضد النظم العربية الحاكمة. ففي اليمن مثلا كان للحراك الجنوبي والتمرد الحوثي دور كبير في إضعاف الدولة. كما هو الحال في ليبيا حيث كانت المناطق الشرقية التي عانت من التهميش والإقصاء، أول من تحرك ضد نظام" **معمر القذافي**".

الاجتماعية. إذ لا تزال قطاعات واسعة من الشعوب العربية تعاني الأمية والبطالة وتدني مستويات الدخل وغياب الخدمات والمرافق[1].

ولتدارك الوضع حاولت بعض الأنظمة العربية على غرار تونس ومصر تحرير الاقتصاد والحد من الاحتكار، وتشجيع المنافسة وخلق بيئة استثمارية مواتية لجذب المستثمرين وخلق فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة الرضا عن النظام الحاكم.

غير أن دخول السياسيين ميدان التجارة في الدول العربية ومنافستهم التجار والمستثمرين الحقيقيين بطرق غير مشروعة، وعن طريق توظيف نفوذهم في الدولة حال دون تحقيق الأهداف المعلنة، وقد لوحظ التأثير الكبير لهذا الجانب في معظم الدول العربية، إذ انخرطت الفئة الحاكمة في النشاط الاقتصادي واحتكرت مجالات الاستثمار بدون وجه حق، وهو ما أثر سلبا على معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي وعلى خلق فرص العمل[2].

---

[1]– دينا شحاتة، مريم وحيد، المرجع السابق، ص 11.

[2]– طه حميد حسن، ناظم الشمري، الاحتجاجات (الثورات) العربية بين المتغيرات الداخلية والخارجية، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، عدد 17، 2013، ص ص 67–68.

– نذكر على سبيل المثال انتشار هذه الظاهرة على نطاق واسع في الأجهزة الحكومية والمؤسسات الاقتصادية في تونس، وذلك لخدمة عائلتي الرئيس وزوجته" **ليلى الطرابلسي**" التي أصبح سلوكها رمزا للاعتداء على الأملاك العامة والخاصة وتسخير القضاء والأجهزة الأمنية لتيسير عمليات النهب الواسعة لثروات البلاد التي ترتكبها هاتان العائلتان. راجع في ذلك: أحمد كرعود، المرجع السابق، ص ص 32– 33.

ومع اتجاه العديد من الأنظمة العربية إلى تبني سياسات التحرير الاقتصادي واقتصاد السوق في السنوات الأخيرة، تراجع الدور الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول بشكل ملحوظ، وهو ما أثر بالسلب في قطاعات واسعة كانت تعتمد بشكل كبير على دعم الدولة، مما أدى إلى تزايد مظاهر الفقر والتهميش واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء[1].

4- العوامل التكنولوجية

شهدت السنوات العشرين الماضية أكبر ثورة عرفها التاريخ الإنساني في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، وتعد القنوات الفضائية وشبكات الإنترنيت أبرز التطورات على صعيد الاتصال والتواصل ونقل المعلومات وعولمة المظالم[2].

وقد أدت هذه الوسائل التكنولوجية، خاصة وسائل التواصل الاجتماعي دورا بارزا في قيام الثورات العربية من خلال توفير المعلومات والحشد والتنظيم وإثارة الرأي العام المحلي والإقليمي والعالمي. ورغم تفاوت دورها بتفاوت توفرها وانتشارها، إلا أنها حضرت دائما كعامل مهم وأساسي للحشد والتنظيم لا سيما في الإعلام، على غرار ما حصل في مصر وتونس واليمن وليبيا وسوريا[3].

---

[1]- دينا شحاتة، مريم وحيد، المرجع السابق، ص 11.

[2]- طه حميد حسن، ناظم الشمري، المرجع السابق، ص 69.

[3]- حسن كريم، المرجع السابق، ص 17.

- Par exemple des millions de Tunisiens et Égyptiens, parmi lesquels les plus démunis, avaient accès à Internet. Les événements montrèrent qu'ils étaient aussi des citoyens appliqués de la dite société de la connaissance au point de forger en peu de jours l'ingéniosité nécessaire

كما ساهمت ثورة الاتصالات والمعلوماتية في إزالة التعتيم الذي كانت تمارسه الأنظمة العربية حول شعوبها، وحولت العالم إلى قرية صغيرة، تنتقل فيها المعلومة كما هي فلا مجال للتغطية أو التضليل. وهكذا أصبح في متناول المواطن العربي البسيط من وسائل التواصل الاجتماعي والإدراك ما لا يمكن حجبه، في ظل تزايد التنظير لمفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات والتنمية، التي أصبحت مفردات مترابطة يعزز بعضها بعضا[1].

ثانيا: مآلات الثورات العربية

عندما اندلعت الثورات العربية سادت شعوب المنطقة نظرة تفاؤلية بالتخلص من الأنظمة السلطوية وإقامة بدلها أنظمة ديمقراطية تقوم على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، إلاّ أن ذلك لم يتم، بعد أن دخلت هذه الدول في فوضى عارمة واختلال كبير في الأوضاع الأمنية، ووصل الأمر إلى حد نشوب حروب أهلية في كل من ليبيا، سوريا واليمن.

وساعد الانفلات الأمني في هذه الدول على ظهور العديد من الحركات الإرهابية ذات الطابع الديني المتطرف، وانتشار الإرهاب على نطاق واسع، والذي يشكل سابقة خطيرة في المنطقة العربية، ويعد أحد أبرز الأسباب لصعوبة وفشل

pour contourner la fermeture de l'espace virtuel ordonnée par oukases ministériels. Voir, Hamit Bozarslan, « Réflexions sur les configurations révolutionnaires tunisienne et égyptienne», *Mouvements,* n° 66, 2011/2, p. 17.

[1]– طالب حسين حافظ، التغيير في المنطقة العربية وانعكاساته، العوامل الخارجية، دراسات دولية، عدد 58، 2014، ص 225.

الانتقال الديمقراطي في معظم الدول العربية. وهو ما سنحاول تأكيده من خلال التطرق إلى الوضع في كل دولة على حدة.

1- تونس: كانت بداية الثورة في تونس بإقدام الشاب التونسي "**محمد البوعزيزي**" في 17 ديسمبر 2010 بحرق نفسه حتى الموت في محاولة احتجاجية رمزية على سوء الأوضاع في تونس[1].

لتنطلق بعدها حركات احتجاجية شعبية واسعة انتشرت في كافة أنحاء البلاد رافعة مطالب سياسية تدعو لتغيير النظام الحاكم. وقد حاول الرئيس التونسي" **بن علي**" في خطابين له احتواء الحركة الشعبية لكن دون جدوى، ممّا دفعه لمغادرة تونس بعد أقل من أربعة أسابيع فقط على اندلاع المظاهرات الاحتجاجية ضد نظام حكمه[2].

وأجريت بعدها أول انتخابات تشريعية في تونس بعد الثورة بتاريخ 23 أكتوبر 2011 تحت رعاية حكومة "**باجي قايد السبسي**" بمشاركة العديد من القوى والأحزاب السياسية، والتي حققت فيها حركة النهضة الإسلامية نجاحا كبيرا بحصد أغلبية المقاعد، رغم أن دورها كان هامشيا في الثورة[3].

ومنذ انتخابات المجلس التأسيسي وتشكيل الحكومة الانتقالية، تصاعدت المخاوف في تونس من سيطرة الإسلاميين على السلطة، إلا أن رئيس حركة

---

[1]- أحمد كرعود ، المرجع السابق، ص 30.

[2]- هيفاء أحمد محمد، المرحلة الانتقالية وتحدياتها في ظل وصول الإسلاميين للسلطة في تونس، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، عدد 17، 2013، ص ص 77 – 78.

[3]- هيفاء أحمد محمد، المرجع السابق، ص ص 85 – 86.

النهضة "**راشد الغنوشي**" أبدى مواقف ايجابية إزاء مسألة احترام الديمقراطية ومبدأ التداول على السلطة، وانتقد تصرف بعض الإسلاميين الذين يرفضون الالتزام بالنهج الديمقراطي [1].

وعلى الرغم من نجاح الثورة التونسية نسبيا في إرساء نظام سياسي ديمقراطي مقارنة بنظيراتها من الدول العربية التي عرفت ثورات شعبية[2]، إلاّ أن ذلك لم يمنع من ظهور العديد من الحركات الإرهابية ذات التوجه الديني المتطرف، مثل جماعة "أنصار الشريعة" التي ارتكبت العديد من العمليات الإرهابية مستهدفة شخصيات سياسية ورجال أمن وسواح أجانب[3].

2- مصر: قامت بتاريخ 25 جانفي 2011 العديد من المظاهرات الشعبية المطالبة بإسقاط نظام الرئيس "**حسني مبارك**". وبقيت هذه الحركات التظاهرية

[1]- يرى "**راشد الغنوشي**" أنه: « ... يجب محاربة هذا الاستبداد الذي جعل أعداء الإسلام ينظرون إلى الإسلام بأنه حكم سلطوي يحتقر الجماهير، فأين لهذا الإرث الاستبدادي أن يكون مصدرا للحق ومصدرا للشرعية. فالحاكمية للشعب، وحاكمية الله تمر عبر الشعب» . نقلا عن: توفيق المديني، ربيع الثورات العربية الديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، عدد 386، أفريل 2011، ص 123.

[2]- جرت أول انتخابات رئاسية بعد الثورة بتاريخ 23 نوفمبر 2014 وفاز فيها مرشح حزب نداء تونس " **باجي قايد السبسي** " الذي يعد أحد رموز نظام الحكم السابق.

[3]- أكدت بعض الدراسات على وجود أكثر من 80 خلية إرهابية في تونس. راجع في ذلك: علية علاني، الإرهاب في تونس: الجذور وآفاق التجاوز وطنيا وعربيا، مداخلة في المؤتمر الدولي الأول لوزارة حقوق الإنسان بعنوان: "الإرهاب انتهاك لحقوق الإنسان" المنعقد في بغداد بتاريخ 9- 10 أكتوبر 2013، ص 7.

ذات طابع سلمي رغم الممّارسات العدائية لقوات الأمن. وظل الجيش المصري على حياد في بادئ الأمر، قبل أن يغير موقفه في مرحلة لاحقة وينظم إلى طرف المتظاهرين، ممّا عجل بالإطاحة بالرئيس "**حسني مبارك**" خلال 18 يوما من المظاهرات[1].

وخلال الفترة الانتقالية التي مرت بها مصر، قامت انتخابات لمجلس الشعب ومجلس الشورى تحصل فيها حزب الحرية والعدالة، وهو الاسم السياسي لجماعة الإخوان المسلمين، ومتحالفا في ذلك مع حزب النور السلفي على أغلبية المقاعد. كما نجحت جماعة الإخوان المسلمين في الوصول إلى ذروة السلطة بعد الانتخابات الرئاسية التي فاز بها ممثل الجماعة "**محمد مرسي**"[2].

وإن كان الإسلاميون في مصر قد حاولوا تجديد مواقفهم المعقدة من قضية الديمقراطية، إلا أن هذا التعاطي الايجابي لا يعني أن الإسلاميين أصبحوا ديمقراطيين أو تخلوا عن تحفظاتهم العديدة عن بعض المفاهيم في الديمقراطية، فالتيار الإسلامي الأصولي الذي فرض نفسه في مصر لا يزال متحفظا على الديمقراطية كمشروع سياسي متكامل[3].

---

[1]– خير الدين حسيب، الربيع العربي: نحو آلية تحليلية لأسباب النجاح والفشل، مجلة المستقبل العربي، عدد 398، أفريل 2012، ص ص 10–11.

- Iman FARAG, « En marge de la révolution égyptienne : écrire l'histoire ou sauver la mémoire ? », *Mouvements,* n° 66, 2011/2, p. 42.

[2]– السيد يسين، صعود التيار الإسلامي: ثلاثية الحداثة والهوية والإرهاب، على الموقع: http://www.albawabhnews.com/36918

[3]– توفيق المديني، المرجع السابق، ص 121.

وهو ما ظهر جليا من خلال تصريحات بعض قيادات جماعة الإخوان المسلمين بعد نجاحهم في الانتخابات الرئاسية، إذ صرح القيادي "**صفوت حجازي**": « بأنه سيتم إحياء الخلافة الإسلامية وستكون عاصمتها القدس وستصبح مصر مجرد ولاية إسلامية من بين الولايات التي تضمها الخلافة»[1].

وبعد مرور عام من حكم التيار الإسلامي في مصر قامت العديد من المظاهرات للمعارضة المصرية لمطالبة الرئيس "**محمد مرسي**" بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، وهو ما لم يحدث. ممّا دعا المجلس الأعلى للقوات المسلحة بالتدخل وعزل الرئيس "**محمد مرسي**" وسجنه في 3 جويلية 2013 [2].

وعقب عزل الرئيس "**محمد مرسي**" عرفت مصر ارتكاب العديد من العمليات الإرهابية التي نفذتها الحركات الإسلامية المتطرفة خاصة في سيناء مستهدفة قوات الأمن والجيش المصري[3].

[1]– السيد يسين، المرجع السابق.

[2]– أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة بيانا طالب فيه القوى السياسية، والرئيس، بضرورة اتخاذ إجراءات سياسية عاجلة لوقف احتمال الاقتتال الأهلي وأمهل الجميع 48 ساعة مهلة لذلك. وبانتهاء هذه المهلة دون التوصل إلى اتفاق بين النظام الحاكم والقوى السياسية المعارضة له، قام المجلس الأعلى للقوات المسلحة بعزل الرئيس "**محمد مرسي**". راجع في ذلك: المجلس القومي المصري لحقوق الإنسان، تقرير لجنة تقصي الحقائق حول أحداث فض اعتصام رابعة العدوية، القاهرة، مارس 2014، ص ص 12– 13.

[3]– إسماعيل الإسكندراني، الحرب في سيناء: مكافحة إرهاب أم تحوّلات إستراتيجية في التعاون والعداء؟ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، جانفي 2014، ص 1 وما يليها.

ومارست في المقابل السلطة الانتقالية في مصر العديد من الانتهاكات في حق المتظاهرين المؤيدين للرئيس المعزول، خاصة عند فضّ اعتصام "**رابعة العدوية**" ، إذ بالغت قوات الأمن والجيش المصري في استعمال القوة ممّا أدى إلى مقتل أزيد من 817 شخص[1]، وهو ما يمكن اعتباره بمثابة إرهاب دولة وخرقا جسيما لحقوق الإنسان.

وبتولي "**عبد الفتاح السيسي**" الذي كان القائد العام للقوات المسلحة ووزير الدفاع منصب رئيس الجمهورية بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية التي أجريت في ماي 2014 تكون مصر قد عادت إلى نظام الحكم الديكتاتوري التسلطي الذي عرفته قبل الثورة.

وأحسن دليل على ذلك هو الأحكام القضائية غير العادلة التي تقضي بالحكم بالإعدام شنقا ضد "**محمد مرسي**"، أول رئيس مدني منتخب في مصر، وعدد من قيادات جماعة الإخوان المسلمين، وهي أحكام مسيسة ولا علاقة لها بالقانون[2].

3- اليمن: بدأت انتفاضة الشعب اليمني من أجل التغيير الشامل لنظام الحكم

[1]- هيومن رايتس ووتش، تقرير بعنوان : حسب الخطة – مذبحة رابعة والقتل الجماعي للمتظاهرين في مصر، أوت 2014، ص 5.

[2]- أصدرت محكمة الجنايات بالقاهرة حكما بالإعدام شنقا ضد الرئيس المعزول "**محمد مرسي**" وعدد من قيادات جماعة الإخوان المسلمين بتاريخ 16 جوان 2015 ، ومن أبرز القضايا التي اتهم فيها "**محمد مرسي**" قضية قتل المتظاهرين، قضية التخابر مع منظمات أجنبية، وقضية الهروب من السجن، و إهانة القضاء.

في 15 جانفي 2011، إذ بدأت الاعتصامات والمسيرات المطالبة برحيل النظام و التنديد بالفساد الذي انتشر في البلاد وسيطرة أسرة الرئيس "**علي عبد الله صالح**" على المناصب العليا في السلطة ، فضلا على انسداد الأفق السياسي[1].

وقد حاولت السلطة الحاكمة قمع هذه الاحتجاجات باستعمال القوة، إلا أن المعارضة اليمنية واصلت اعتصاماتها إلى غاية تنحي الرئيس "**علي عبد الله صالح**" بموجب مبادرة مجلس التعاون الخليجي التي منحته حصانة من الملاحقة القضائية وعدم مثوله أمام القضاء اليمني والتي تم توقيعها في السعودية بتاريخ 22 نوفمبر 2011[2].

وبعد تنحي الرئيس "**علي عبد الله صالح**" تولى نائبه " **عبد ربه منصور *هادي*** " تسيير شؤون الدولة بصورة مؤقتة، والذي أصبح الرئيس الفعلي لليمن بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية التي أجريت في 28 فيفري 2012[3].

غير أن مسيرة التحول الديمقراطي في اليمن عرفت تعثرا كبيرا وذلك نتيجة لبنيته الاجتماعية القبائلية والمذهبية وغياب الثقافة الديمقراطية[4]، وكذا سعي بعض الأطراف إلى عرقلة مسار الانتقال السياسي في اليمن، بمن فيهم الرئيس

[1]– حسن أبو طالب، التصدع الداخلي: مأزق مبادرات الرئيس في مواجهة الثورة اليمنية، مجلة السياسة الدولية، عدد 184، أفريل 2011، ص 66.

[2]– نادية فاضل عباس فضلي، الربيع العربي في اليمن الأسباب والنتائج، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، عدد 17، 2013، ص ص 397 – 398.

[3]– نادية فاضل عباس فضلي ، المرجع السابق، ص 400.

[4]– أحمد محمد أبو زيد، معضلة الأمن اليمني– الخليجي، دراسة في المسبّبات والانعكاسات والمآلات، مجلة المستقبل العربي، عدد 414، أوت 2013، ص 71.

السابق "**علي عبد الله صالح**"[1]، وجماعة الحوثيين[2]، التي قامت بالسيطرة على العاصمة صنعاء في سبتمبر 2014، وحل البرلمان والاستيلاء على المؤسسات الحكومية اليمنية ممّا زاد من تفاقم الأوضاع الأمنية في اليمن. وشكل استيلاء الحوثيين على السلطة أزمة كبيرة بالنسبة لبعض دول الخليج خاصة السعودية التي أكدت على شرعية الرئيس "**عبد ربه منصور *هادي***"، واعتبرت ما قام به الحوثيين انقلابا عسكريا.

وردا على ذلك شنت السعودية متحالفة مع 10 دول عملية عسكرية بواسطة غارات جوية ضد مواقع الحوثيين والقوات الموالية للرئيس السابق **علي عبد الله صالح**، وهو التدخل الذي ساندته جامعة الدول العربية في أعمال دورتها العادية 26 المنعقدة بتاريخ 23 – 29 مارس 2015 في شرم الشيخ بمصر[3].

ومن وجهة نظر القانون الدولي يعد هذا التدخل غير مشروع، فاستناد الدول المتدخلة لتبرير تدخلها في اليمن على نص المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة الذي يعطي الحق للدول في الدفاع عن النفس، بما في ذلك الدفاع

[1]– بيان من رئيس مجلس الأمن الدولي، الجلسة 2296 المنعقدة بتاريخ 15 فيفري 2013، ص 2.

[2]– الحوثيون حركة شيعية تتخذ من محافظة صعدة في شمال اليمن مركزا لها، تعرف باسم "الشباب المؤمن" أو "أنصار الله" أو "جماعة الحوثي" نسبة إلى مؤسسها "**حسين الحوثي**" الذي قتل على يد القوات اليمنية عام 2004 . راجع في ذلك: نادية فاضل عباس فضلي، المرجع السابق، ص ص 388– 389.

[3]– أنظر خطاب الأمين العام لجامعة الدول العربية في الجلسة الافتتاحية لأعمال الدورة العادية 26 لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، مجلد القرارات، ص 249.

الجماعي عن النفس، لا أساس له من الصحة، إذ أن المادة 51 سالفة الذكر، تحكم حالة وجود عدوان مسلح على أحد الدول العضوة في منظمة الأمم المتحدة ، وهذا لا ينطبق على الوضع في اليمن الذي لم يتعرض إلى أي اعتداء خارجي[1]. وقد أدى هذا التدخل إلى زيادة تدهور الأوضاع الأمنية والإنسانية في اليمن.

وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر قد رفضت المشاركة في هذه العملية العسكرية نظرا إلى أنها: « تعتبر الحوثيين طرفا أساسيا في المعادلة السياسية اليمنية، ودعت إلى إجراء حوار سياسي لتجاوز كافة الصعوبات، على أساس أن الحل العادل والدائم للأزمة اليمنية لابد أن يأتي من خلال تضافر جهود الجميع، والقدرة على الاحتكام إلى رأي الشعب، والديمقراطية، وأرضية مشتركة لكافة الفعاليات اليمنية » [2].

وقد اعتبر مجلس الأمن الأوضاع غير المستقرة في اليمن بأنها تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وتبنى القرار رقم 2216 تحت سلطات الفصل السابع من الميثاق، وطالب من جميع الأطراف اليمنية، ولا سيما الحوثيين،

[1]– من أهم محاولات تعريف العدوان هي التي بذلتها الجمعية العامة للأمم المتّحدة والتي أفضت إلى تبني اللائحة 3314 الصادرة في 14 ديسمبر 1974، إذ أوردت المادة 1 منها تعريفا عاما للعدوان بأنّه: « **استخدام القوّة من جانب إحدى الدول ضدّ سيادة ووحدة الأراضي أو الاستقلال السياسي لدولة أخرى، أو بأية صورة أخرى تتنافى مع ميثاق الأمم المتّحدة** ».

[2]– من تصريح وزير الخارجية الجزائري "**رمطان لعمامرة**" منشور في جريدة "العدد السابع" ليوم 2015/03/26.

الالتزام بمبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، وبنتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، واستئناف وتسريع المفاوضات الشاملة لجميع الأطراف التي تجري بوساطة من الأمم المتحدة، والتي تتناول أمورا من بينها المسائل المتعلقة بالحكم، وذلك من أجل مواصلة عملية الانتقال السياسي بهدف التوصل إلى حل توافقي بالامتناع عن اتخاذ المزيد من الإجراءات الانفرادية التي يمكن أن تقوض عملية الانتقال السياسي في اليمن[1].

كما أدان مجلس الأمن بموجب نفس القرار تزايد عدد ونطاق الهجمات التي يشنها تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، وأعرب عن قلقه إزاء مقدرة هذا التنظيم الإرهابي على الاستفادة من تدهور الأوضاع السياسية والأمنية في اليمن، آخذا في الاعتبار أن أي أعمال من أعمال الإرهاب هي أعمال إجرامية وغير مبررة بغض النظر عن الدوافع إليها، ووقت ارتكابها، ومكان ارتكابها، وأيا كان مرتكبها[2].

4- ليبيا: بدأت الانتفاضة الشعبية في ليبيا في 17 فيفري 2011 بدافع التخلص من نظام الحكم الاستبدادي والمطالبة بالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان. فلم يكن أمام الشعب الليبي من خيار للتخلص من نظام الرئيس "**معمر القذافي**" سوى ثورة مسلحة سقط فيها الكثير من الضحايا، وبمساعدة من التحالف

[1]- راجع الفقرة 5 من القرار رقم 2216 الصادر بتاريخ 14 أفريل 2015.

[2]- راجع ديباجة القرار رقم 2216، المرجع نفسه.

الدولي بقيادة حلف الشمال الأطلسي الذي عمل على القضاء على مقدرات النظام العسكرية ووسائل مقاومته[1]، مرتكزا على قرار مجلس الأمن رقم 1973 [2].

ورغم نجاح الثورة الليبية في إسقاط النظام الحاكم إلاّ أن ليبيا تواجه حاليا تحديات كثيرة تتصل بتاريخها ومكوناتها الاقتصادية والاجتماعية ، وبما ترتب على الثورة ضد نظام الرئيس "**معمر القذافي**" وما ولدته من استقطاب وشرخ اجتماعي واضح. فضلا عن التحديات المرتبطة بالعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية التي لم يتم تنفيذ أي من استحقاقاتها، بالرغم من إقرار المؤتمر الوطني العام "قانون العدالة الانتقالية " في سبتمبر 2013، ممّا عمق التناقضات وهدد الاستقرار وأدخل ليبيا في دوامة من الأزمات والعنف اللامتناهي[3].

وتتوزع القوى المتنافسة في ليبيا بين تنظيمات سياسية وجماعات مسلحة عديدة تتفاوت في توجهاتها الأيديولوجية، ومواقفها الفكرية، وقدراتها العسكرية. وتعد الكتائب والميليشيات المسلحة هي المالكة للقوة العسكرية والسياسية في البلاد، وتضم العديد من التنظيمات أهمها الجماعات الجهادية المسلحة التي ترفض المنظور الوطني للدولة الليبية ، وترفع شعارات تطبيق الشريعة، ورغم أن

[1]– محمد عبد الحفيظ الشيخ، تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد 2011، مجلة المستقبل العربي، عدد 431، جانفي 2015، ص 100.

[2]– راجع القرار رقم 1973 الصادر بتاريخ 17 مارس 2011.

[3]– محمد عبد الحفيظ الشيخ، تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد 2011، المرجع السابق، ص 101.

هذه الجماعات أدت دورا ملموسا في القتال ضدّ نظام "**معمر القذافي**"، إلا أنها شكلت في مرحلة ما بعد سقوطه عائقا أمام عملية بناء الدولة المدنية[1].

وأصبحت ليبيا البيئة الحاضنة لاستقطاب التنظيمات الإرهابية الدينية المتطرفة التي باتت تشكل أخطارا أمنية ذات أبعاد إقليمية لتطال الدول المجاورة على غرار تونس والجزائر، وتزيد من هشاشة الأوضاع في كل دولة على حدة ، وفي المنطقة بكاملها[2].

5- سوريا: بدأت الاحتجاجات ضد النظام الحاكم في سوريا بتاريخ 15 مارس 2011 بدرعا جنوب البلاد والتي واجهها النظام الحاكم بالقوة ممّا أدى إلى مقتل العديد من المتظاهرين[3].

وقد حاول النظام السوري معالجة الأزمة داخليا عبر تقديم تنازلات سياسية مثل إقرار الحق القانوني للتظاهر، إلغاء قانون الطوارئ، حل الحكومة السابقة وتشكيل حكومة جديدة، الدعوة إلى حوار وطني، والحديث عن إعادة النظر في المادة 8 من الدستور المتعلقة بقيادة حزب البعث للدولة [4].

---

[1]- محمد عبد الحفيظ الشيخ، ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة، مجلة المستقبل العربي، عدد 432، فيفري 2015، ص 127.

[2]- يوسف محمد الصوّاني، التحديات الأمنية للربيع العربي: من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن، مجلة المستقبل العربي، عدد 416، أكتوبر 2013، ص 26.

[3]- حيدر زاير العامري، المرجع السابق، ص 452.

[4]- ابتسام محمد العامري، الأزمة السورية- قرارات في تأثير البعد الإقليمي، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، عدد 17، 2013، ص 219.

ولكن لم تؤد هذه المبادرة إلا إلى زيادة عدد المحتجين وانتشار نطاق الاحتجاجات إلى مدن أخرى. وكان لأطراف إقليمية ودولية أثرا كبيرا في زيادة الهوة بين الحكومة والمعارضة حتى وصلت إلى حد المواجهة المسلحة[1]، إذ تشير تقديرات منظّمة الأمم المتّحدة إلى وجود حوالي 2000 جماعة معارضة مسلحة في سوريا[2].

وزاد من تأزم الوضع في سوريا انتشار الإرهاب على نطاق واسع سواء الممّارس من قبل نظام بشار الأسد [3]، أو من قبل بعض جماعات المعارضة ذات التوجه الديني المتطرف من أبرزها جبهة النصرة لأهل الشام وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الذي يعرف اختصارا بداعش[4].

---

[1]– بسبب التجاذب الحاد ما بين النظام السوري ومعارضيه أصبحت سوريا مسرحا للتدخل الخارجي، وأسهم هذا التدخل في إدامة القتال وليس إنهائه، وصعب من مهمة إيجاد حل للازمة السورية عبر تمسك بعض الأطراف الخارجية بتسريع وتيرة إسقاط النظام الحاكم، دون امتلاكهم لبرنامج واضح المعالم لترتيبات ما بعد سقوطه، وتمسك البعض الآخر منهم بخيار ضرورة المحافظة على النظام مهما كانت الخسائر. راجع في ذلك: ابتسام محمد العامري، المرجع السابق، ص 221.

[2]- Voir, Le Quotidien El Watan du 28/10/2013.

[3] -« Le terrorisme *d'État* conduit par le régime de **Bachar al-Assad** a fait en 2011- 2012 plus de 31000 victimes, en majorité des civils, qui ont péri en dix-huit mois de conflit armé, selon l'Observateur syrien des droits de l'homme ». Voir, Mario Bettati, Le Terrorisme : Les voies de la coopération internationale, Éd. Odile Jacob, Paris, 2013, p. 171.

[4]– أعرب مجلس الأمن في ديباجة القرار رقم 2191 الصادر في 17 ديسمبر 2014 عن قلقه إزاء وجود مناطق في سوريا تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة

وتعد الثورة السورية الأكثر دموية مقارنة مع نظيراتها في تونس، مصر، اليمن وليبيا، فبلغ عدد الضحايا حتى مطلع سنة 2015 أزيد من 191000 من بينهم ما يزيد على 10000 طفل، حسبما أفاد به الأمين العام للأمم المتحدة وممثلته الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح[1].

خاتمة:

على ضوء ما تقدم نخلص إلى أن الثورات العربية التي كان هدفها التغيير الشامل للواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي العربي القائم، ثورات لم تكتمل بعد، وقد انحرفت في بعض الدول عن الغايات التي قامت من أجلها، بل وأكثر من ذلك فقد أدت إلى انهيار كلي لهذه الدول، مثلما يحدث حاليا في ليبيا اليمن وسوريا التي تحولت إلى ساحات للقتال بين العديد من القوى المتصارعة الداخلية والخارجية منها، في ظل غياب لأي مشروع لبناء دول ديمقراطية.

وتحتاج الدول العربية لتفادي الفشل الذي يميز مسار الثورات العربية في وقتنا الحاضر، إلى ضرورة التغيير السياسي الجذري الذي يمكن تحقيقه عن طريق العمل على بناء مشروع وطني ديمقراطي متكامل الأسس الفكرية والإجرائية، وبإشراك جميع القوى السياسية المحترمة لمبادئ الديمقراطية، لتأسيس

النصرة لأهل الشام وإزاء ما يترتب على وجودهما، وأيديولوجيتهما المتطرفة العنيفة، والإجراءات التي يتخذانها من أثر سلبي على الاستقرار= =في سوريا والمنطقة، بما في ذلك الأثر الإنساني المدمر على السكان المدنيين، مما أدى إلى نزوح مئات الآلاف من الناس.

[1]– راجع ديباجة قرار مجلس الأمن رقم 2191، المرجع السابق.

دول مدنية خاضعة لقانون عادل تستوعب جميع مواطنيها بصرف النظر عن خلفياتهم الفكرية والدينية والعرقية.

كما يجب على الدول العربية حسم بعض المفاهيم المرتبطة بعلاقة الدين بالدولة، والتقليل من حدة التوترات المذهبية والقبلية التي كان للأنظمة السلطوية العربية دورا كبيرا في إنمائها، وهو ما استغلته الجماعات الجهادية والتكفيرية لاستمالة آلاف المواطنين العرب البسطاء وتشجيعهم للانضمام إليها، مثل تنظيم «داعش» الذي يعد صورة نموذجية للتخلف الديني والحضاري، والتي شكلت عائقا لتحقيق الثورات العربية لأهدافها.